

كذلك ما لم يبلغ المرأة فيلزمه في صورة المم وذلها
 اذا كتبه مستشير او اخر طلاقه ذلك ولو عقد
 الطلاق بقلبة جائز ما من غير توكيد بالجرية
 بقلبة كما يجزى بل ساذ في وقوع الطلاق
 عليه لم يزل ذلك روايتان واقامى عزيم علي
 طلاقها ثم ريد له عدمه او قال اذا طلقها واسترجع
 او اعتقد انها مطلقه ثم رتبى له عدمه فلا
 يلزمه شيء في صورة من هذه الثلاث قال في
 العراقي انظر في ولا يجوز ان يزوج الرجل
 امرأه ليطلقها ثلاثا اي في ذلك
 ولو مع فداه امسكها ان اعجبته فان لم
 ينو هو ونوى المطلق له في ذلك او المدة المطلق
 والمدة ولم يفسخ الزوج الثاني بذلك فلا يفسخ
 فتجلى اذا طلقها بهذا الرجل لم يفسخها بعد تمام عدتها للزوج
 ولا يحل له ان يزوجها الثاني ويعساع
 قبل البناء ويعد في ما فسخ بعدة فليالمسي
 ان كان والا فصدق المطلق وان فسخ قبل فليالمسي
 لهما قال الشافعي ما موعده وكان الاول في اخيره هذه
 عما بعد هذا لانها ما فرغ ما بعد هذا ومن طلق

في ركن
 الله عليه
 وسلم
 الخ
 بالشافعي
 المستشار
 هو
 الذي
 يحكم
 الزوج

امواله

امواله ثلاثا ولو في كل واحد خلا فلا مشيئة
 او تعلقا ولو اوقعت عليه قاصدة حنثه
 خلا فله ايضا وجلي قتي في الصفر فيقول
 وصد ونحوه لا شئ من المثل له عتق ولا نكاح
 حتى تنكح زوجا غيره بالقاصد لم يوجبه فيها
 قدرا الحشوة فتمنى لا حشوة له طلاقه او لفظ
 والحشوة فتمنى له بلا مانع ولا ذكره فيه
 باشتياؤه حال الايلاج او بعده في فلا يلزم
 وعلم طلاقه بالمرأى فاكثر وزوجه فقط
 ولا يلزم ايلاج غير باله ولو هوهاقا ولا يوطى
 نعمي الله بحنة لحيها او بنفاس او بدنها
 بحسبها او بغيره يستحب قبله او مستدبرها
 فلا ينافيه تكوة ولو من احد طرفيها الا ان
 يتصادق عليه قاله الزرقاني ولا يملك الانتشار
 فيه حال الايلاج او بعده ولا في هوى فرج
 ولا يملك عليه حرقه كسوفه ولا يوطى سيد
 ولا يملك غير لازم كمنكاح عبد او سقي حاة
 بغير اذن سيد وولي فان اجازة ورضاه
 حلت ان وطئها بعد الاجازة والى حقها